

## اهمية الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية البشرية للحد من التطرف ” التجربة الماليزية إنموذجا ”

م . د . اسماعيل حمادي مجبل

جامعة الفلوجة - كلية الإدارة و الاقتصاد

### المستخلص

تهدف الدراسة الى التعرف لتجربة ماليزيا في القضاء على الحرب العرقية والطائفية التي اندلعت في البلاد عام ١٩٦٩ ، اذ يستدعي ذلك العودة الى الذات خاصة من قبل الحكومة لمعرفة اسباب تلك الحرب ، فضلا عن تشخيص مواقع الخلل فيها من اجل تقويمها ومعالجتها ، وانطلق البحث من فرضية الارتكاز الى " الاعتدال " في توجيه الانفاق الحكومي نحو متطلبات التنمية من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية ، كون " الاعتدال " هو ثقافة اسلامية شاملة تطل حياة الافراد والمجتمع والدولة ، فأن عملية التنمية البشرية يجب ان تنسجم وتتوافق مع القيم والمفاهيم السائدة وينبغي ان لا تتعارض مع الفطرة الانسانية ، وتنفرد ماليزيا بتجربة رائدة في القضاء على تلك الحالة ، وان هذه التجربة جديرة في الدراسة والتطبيق للدول التي شهدت مثل تلك الحالة .

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، التنمية البشرية، التطرف، التجربة الماليزية.

**The Importance of Governmental Expenditure in achieving  
Human Development to curb extremism: “Malaysian experience as  
a Model”**

**Instructor . Dr . Ismail Hammadi Mijbil**

**College of Management and Economics - University of Fallujah**

**dr.ismail.hammadi@gmail.com**

### Abstract:

The study aims to identify the experience of Malaysia in eliminating the ethnic and sectarian war that broke out in the country in 1969. This calls for a return to self, especially by the government to know the causes of these war , as well as the diagnosis of the sites of imbalance in order to evaluate and deal with them. "Moderation" is a comprehensive Islamic culture that affects the lives of individuals, society and the state. The process of human development must be consistent with the prevailing values and concepts and should not be Conflicts with mushrooms And Malaysia has a pioneering experience in eradicating that situation. This experiment is worthy of study and application to countries that have witnessed such a situation.

## المقدمة :

زرع الاستعمار البريطاني بذور الفتنة العرقية والطائفية في ماليزيا لتحقيق مصالحه ، وبعد استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ استمرت سياسة التهميش لمكونات المجتمع ، الامر الذي ادى الى اشعال حرب عرقية وطائفية عام ١٩٦٩ ، التي شهدت حالات قتل وحرق ونهب وممتلكات عامة وخاصة ، الا ان حكمة القيادة السياسة استطاعت تشخيص الاسباب ووضع الحلول الناجعة ، في ظل نهج تنموي اتسم بتدخل الدولة عند الضرورة اللازمة وبشدة عند الازمات والقلقل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وكان هذا التدخل مؤطر ببصمة اسلامية امتزجت بين الحداثة والاسلام ، تضمنت " مبدأ الاعتدال " في توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر ، فضلا على احتواء التعليم المبادئ الاساسية الموجهة ضد الافكار العرقية والطائفية وابعاد المجتمع عنها ، اذ يعد ذلك أمر في غاية الضرورة لتحقيق التنمية البشرية في ماليزيا والانطلاق الى بناء الدولة و المجتمع .

**مشكلة البحث :** تؤدي التنمية البشرية دورا اساسيا في معالجة الصراعات والنزاعات الطائفية من خلال اثرها في العدالة المجتمعية .

**أهمية البحث :** تنطلق أهمية البحث في دراسة بعض الحالات التي أدت الى صراعات بين ابناء المجتمع وكيفية معالجتها عن طريق العدالة في توزيع الموارد والخدمات وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي .

**فرضية البحث :** ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الاعتدال والعدالة في توجيه الانفاق الحكومي يكونا اداة في تحيق التنمية البشرية .

**هدف البحث :** تسليط الضوء على التجربة الماليزية في تحقيق التنمية البشرية ودور الانفاق الحكومي وفقا لفلسفة الأنظمة الاقتصادية المختلفة في تحقيق تلك التنمية واختيار المناسب منها في التطبيق ، وكيف انعكست ايجابا على استقرار المجتمع الماليزي .

**منهجية البحث :** اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من المناهج المناسبة في الدراسة، اذا استخدم الباحث المصادر من الكتب والدوريات ، فضلا عن شبكة المعلومات الدولية للحصول على البيانات و المعلومات من اجل التوصل الى النتائج التي تضمنها البحث .

**خطة البحث :** لغرض صياغة البحث و معالجة مشكلته و اختبار فرضيته ، قسم البحث الى ثلاث محاور يستعرض المحور الاول الاطار المفاهيمي للاعتدال والانفاق الحكومي ومفاهيم التنمية ، فضلا عن الأنظمة الاقتصادية ، اما المحور الثاني فقد تناول سياسة الاعتدال في ماليزيا ، في حين جاء المحور الثالث ليتطرق الى اهمية توجيه الانفاق الحكومي وفقا لمتطلبات وتحقيق بعض مؤشرات التنمية البشرية وتطور مستوياتها .

**المحور الاول : الاطار المفاهيمي للاعتدال والانفاق الحكومي ومفاهيم التنمية والانتظمة الاقتصادية**

### اولا : المفاهيم

١- الاعتدال : الاعتدال لغة : جاء في القاموس المحيط من معاني العدل و الاعتدال : الحكم بالعدل ، والاستقامة والتقويم ، والتسوية ، والمماثلة والموازنة والتزكية ، والمساواة والانصاف ، والتوسط ، أما اصطلاحا : هو التزام المنهج العدل الاقوم والحق الذي

هو وسط بين الغلو والتنتع من جهة ، والتفريط والتقصير من جهة أخرى ، في هذا السياق يكون الاعتدال او العدالة وسط بين طرفين هما : الافراط والتفريط ، والاعتدال هو الاستقامة والتزكية والتوسط والخيرية ( الزيات ، المؤتمر الدولي الاول للوسطية في لبنان : ١٠٢ – ١٠١ ) لذا يعد الاعتدال ( الوسطية ) في الاسلام قيمة إنسانية ودينية وثقافية وحضارية واجتماعية وسياسية ، كما جاء في القرآن الكريم ( وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ..... ) ( البقرة : ١٤٣ ) .

٢- الانفاق الحكومي : يعبر هذا المفهوم عن مقدار حجم التدخل والسلوك المالي للحكومة ، اذ تقوم بإنفاقه الحكومة بصورة مبالغ نفدية من اجل تحقيق حزمة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية ذات النفع العام ، وهذا يجعل من الانفاق الحكومي سياسة اقتصادية واجتماعية لها وسائلها واهدافها ( الخرجي ، ٢٠١٥ : ٧ ) .

٣- النمو : يعرف النمو بالجهد المبذول للارتفاع بالدخل الفردي الحقيقي ارتفاعا كميًا عن طريق استخدام الموارد البشرية والطبيعية المتوفرة استخداما اكفاً واشمل من اجل رفع الدخل القومي بمعدل اكبر من معدل تزايد السكان ( أحمد ، ٥١ : ٢٠١١ ) .

٤- التنمية : في ظل الحقائق التي توصل اليها الفكر التنموي ، تعد التنمية مفهوم معقد تتشابك فيه جوانب وعلاقات متعددة ، إذ تتضمن إحداث تغييرات جذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والادارية ، كما تتعدى الى اكثر من ذلك وتشمل العادات والمعتقدات ( القرشي ، ٢٠١٠ : ٣٦ ) .

٥- التنمية الشاملة : في ضوء الاهتمام العالمي والعربي الاقليمي يتحدد مصطلح التنمية كونها عملية حضارية مستدامة ، وتعد حقا من حقوق الانسان ، في السياق هذا تكون التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية ودائمية موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل ايجاد تحولات هيكلية واحداث تغييرات سياسية – اجتماعية – اقتصادية – تسمح بتحقيق تحسينات مطردة لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه ( الكواري ، ١٤٥ : ٢٠٠٥ ) .

٦- التنمية البشرية : من المفاهيم الحديثة إذ ظهر في نهاية ستينات القرن الماضي وبداية سبعينات، الا أن الامم المتحدة أولت اهتمام خاص بهذا المفهوم منذ عام ١٩٩٠ عندما أصدرت التقرير الاول للتنمية البشرية وعرفت التنمية البشرية أنها توسيع خيارات الناس ( عطية ، ١٩ : ١٩٩٩ ) . ان هذه الخيارات قد تكون مطلقة ، كما يمكن ان تتغير بمرور الوقت وتكون تلك الخيارات على جميع مستويات التنمية البشرية كالآتي : ( أبو طاحون ، ٢٣ : ١٩٨٨ ) .

أ- أن يعيش الناس حياة عادية ، صحية .

ب- اكتساب المعرفة .

ج- الحصول على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق .

من خلال هذه الخيارات نجد ان الطرق المفضلة في تحقيق التنمية البشرية عندما يكون النمو الاقتصادي مقرون بعدالة في توزيع الدخل ، فضلا عن توجيه الانفاق الحكومي نحو متطلبات الخدمات الاجتماعية ، وفقا لجوانب التنمية البشرية وهي كالآتي :- ( البستاني ، ٨٦-٨٥ : ٢٠٠٩ ) .

١- الناس : وهي تنطلق من قاعدة تكوين القدرات البشرية من خلال الاستثمار في القوى البشرية المتمثلة اساسا في التعليم ، الصحة و المهارات .



٢- التنمية من اجل الناس : تتجسد هذه التنمية في التوزيع العادل و الواسع لثمار النمو الاقتصادي .

٣- تنمية بواسطة الناس : هي التنمية التي تعطي الفرصة لكل فرد من افراد المجتمع المشارك في مجهود التنمية ، فضلا عن عملية صنع القرار التي تصنعها . وعند تحقيق هذه الجوانب يكون هناك تأمل في تحقيق الاهداف المنشودة .  
**ثانياً - الاثار الاقتصادية والاجتماعية للانفاق الحكومي .**

تعد النفقات العامة اداة للحكومة تستعملها في تأدية وظائف مهينة ولبلوغ غايات واهداف محددة ، كقيام الحكومة بالانفاق يترتب عليه عدد من الثار ذات تأثير فاعل في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكالاتي :- (الخرجي ، ٢٠١٥ : ١٥-١٣) .  
١- اثر الانفاق الحكومي في الانتاج .

تعد النفقات العامة المخصصة الاغراض الاستثمار اي تكوين راس المال الثابت او خلق رأسمال جديد احد القوى المؤثرة المباشرة في القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي وبالتالي زيادة الدخل القومي .

٢- اثر الانفاق الحكومي في اعادة توزيع الدخل .  
يعد الانفاق الحكومي احد الخيارات المتاحة امام الحكومة لتحسين توزيع الدخل وتخفيف الحالات غير المتوازنة (المتطرفة) من الفقر ، وذلك عن طريق تغيير مكونات واتجاهات الانفاق الحكومي لصالح الطبقات الفقيرة و المهمشة .

٣- اثر الانفاق الحكومي في التعليم .  
يعد الانفاق الحكومي مؤشرا حيويًا لقياس دور الدولة الاجتماعي ولا سيما ما ينفق على التعليم بمراحله كافة ، اذ ان راس المال البشري والاجتماعي يكتسبان قيمتهما التنافسية المضافة من خلال الانفاق على التعليم لكونهما يعدان استثمارا في البشر .

٤- اثر الانفاق الحكومي في الصحة .  
يعد الانفاق الحكومي على الصحة من اولويات الانفاق التنموي والذي يؤدي وبصورة مباشرة الى تطوير المجتمع اي الارتقاء في مستوى المعيشة . ومن ثم اجاد طبقة عاملة تتمتع بصحة جيدة ، الامر الذي يؤدي في النهاية الى زيادة الانتاج و الانتاجية .  
**ثالثاً- النظم الاقتصادية الوضعية و النظام الاقتصادي الاسلامي .**

١- النظام الاقتصادي الرأسمالي .  
ان الفلسفة الاقتصادية لهذا النظام هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، والملكية الفردية الوسائل الانتاج ، فضلا عن المنافسة التامة في السوق ( السبهي ، ١٠٤ - ١٠٢ : ٢٠١٤ ) ، كما يعتقد هذا النظام ان الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة لا يمكن لهما ان تؤديا فعاليتها في حل المشكلة الاقتصادية تحت ظل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويتوقف دور الدولة على توفير الامن الداخلي والدفاع الخارجي والقضاء ، وبقية الاعمال الاخرى يقوم بها القطاع الخاص الذي يكون هدفه الربح ، في هذا السياق يقتصر دور الدولة في القيام بالمشروعات التي تحقق المصلحة العامة والتي يعزف الأفراد عن قيامها كونها تتطلب رؤوس اموال كبيرة او يكون مردودها الاقتصادي بعيد المدى كخدمات الصحة والتعليم ، كما تقوم الدولة في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي في مكافحة مشاكل عدم الاستقرار كالبطالة والتضخم ( بن سانيه ، ٢٠١٣ : ٢٢٥ ) . يتضح من ذلك ان النظام الرأسمالي يكون هدفه الربح وان مبدا العدالة الاجتماعية لا تدخل ضمن مبادئه الاساسية .

كما جاء بعد ذلك " باريتو " اذ طرح افكاره في تحديد مجال الرحمة في عدالة التوزيع لباريتو ، ان امثليه باريتو لا تبحث توزيع الدخل و عدالة هذا التوزيع بمعزل عن حالة الاتساق بين الفعاليات الاقتصادية المتمثلة بالإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك المرتبطة بمعيار الكفاءة الاقتصادية ، وبناءا على ذلك فإن التوزيع الامثل وفقا لحالة باريتو يعالج مسألة الكفاء الاقتصادية اكثر من معالجته لمسألة العدالة الاجتماعية ( منصور ، ٢٠٠٧ : ١٢٣ ) .

٢- النظام الاقتصادي الاشتراكي .

واجه النظام الاقتصادي الرأسمالي الكثير من الانتقادات على يد منظري المذهب الاشتراكي وخاصة من قبل " كارل ماركس " ، ومن بين اهم الجوانب التي وجهه اليها النقد هي الفلسفة الفردية ، ان انطلاقها من مبدأ الدولة التي جاءت من اجل الفرد ، وعلى الطرف النقيض من ذلك ، فان المذهب الاشتراكي انطلق من فكرة كارل ماركس الذي يرى ان الفرد يوجد من اجل الدولة وهي تمنحه الحماية وامكانية الوجود بشكل متحضر ومستمر ودائمي ، ومن هنا يجب ان تتمتع الدولة بمكانه عليا وانها لوحدتها تمتلك وسائل الانتاج ، اي الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وان الدولة هي المالك الوحيد لها ، وان هذه الحالة ستساهم في التخلص من سوء التوزيع الاقتصادي والظلم الاجتماعي الملازم للرأسمالية ، وفي هذه الحالة سوف تتحقق العدالة ومن خلالها يتم تقليل الفوارق بين الطبقات ( بن سانيه ، ٢٠١٣ : ٢٢٦ ) . الا ان هذا النظام اصابه الفشل خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ( السابق ) في نهاية القرن العشرين .

### ٣- نظام اقتصاد السوق الاجتماعي .

ظهرت بوادر اقتصاد السوق الاجتماعي في المانيا الغربية لإعادة بناء الدولة و الاقتصاد بعد ان ضرب الدمار معظم البنى التحتية الاقتصادية و الاجتماعية في اعقاب الحرب العالمية الثانية . اذ يعرف هذا النظام بأنه مفهوم أيولوجي يهدف لخلق و تعزيز علاقات التعاون و التنسيق بين مختلف المجالات في المجتمع ، كما يشمل تكوينات الطبقة الواحدة المتنوعة ، اذ يعد فكرة استراتيجية تروج لتعاون حقيقي بين مجموعات المجتمع المختلفة و المتعارضة في الاهداف ، ويهدف لوصول بعض المكاسب الاجتماعية للعمال ( روديكو . ٣٠ : ٢٠٠٥ ) ويسعى اقتصاد السوق الاجتماعي الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية تتمثل الاهداف الاولى بتحقيق التوظيف الكامل والذي يعكس الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية ، اما الاهداف الثانية فأنها تتمثل في زيادة فرص التعليم وتشجيع الافراد للالتحاق بالتعليم لضمان العدالة الاجتماعية وتطوير الجانب الصحي و تقديم الخدمات الطبية المناسبة ، فضلا عن توفير الرعاية الاجتماعية من خلال الرواتب التقاعدية و أنظمة الحماية الاخرى ، والاهتمام بالسلوك و الاخلاق و تفعيل المشاركة الفردية للمجتمع في تحقيق الثروة ، وفي النهاية تحقيق النمو الشامل عبر الاهتمام المتوازن للجوانب الاقتصادية والاجتماعية و السياسية ، وفي هذا السياق تحقق الاهداف البيئية عن طريق استخدام تقنيات صديقة للبيئة ، تتمثل في زيادة انتاج الطاقة المتجددة والمحافظة عليها ، فضلا عن تقليل انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون ، والتخلص من النفايات ( اسماعيل ، ١٦ - ١٠ : ٢٠١٦ ) .

### ٤- نظام اقتصاد العولمة .

ان العولمة في ماهيتها ، ما هي الا تطور وحدث طبيعي جاءت نتيجة حتمية للتطور الاقتصادي باتجاه التكتل و الاندماج وتوسيع دور ونطاق السوق ، وان اثارها بدأت واضحة وبصورة كبيرة في كل مكان ، ويمكن ملاحظته ولمسها بسهولة واضحة ، ومن هذه الاثار

دوبان الدولة ، دوبان الشخصية القومية، تلاشي الفواصل السياسية وتعاضم الفواصل الاقتصادية ( الاغنياء لديهم فائض متعاضم والفقراء لديهم عجز متزايد ) ( محسن ، ٢٠٠١ : ٦١ ) . ومن ابرز مظاهر العولمة الاقتصادية واثارها هو تعميق التفاوت في توزيع الدخل الثروة بشكل يخلو من العادلة بين الامم وبين الأفراد داخل الامة الواحدة ، وفي هذا الاطار يمكن ان نشير الى مبدا عدم العدالة في توزيع الثروة والدخل في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ( العولمة ) و كلاتي :- ( بن سانيه ، ٢٠١٣ : ٢٤٤ - ٢٤٣ ) .

أ- من بين ( ٦ ) مليار نسمة في العالم يعيش ( ٢.٨ ) مليار نسمة باقل من دولارين في اليوم ، فضلا عن ( ١.٢ ) مليار نسمة يعيش باقل من دولار واحد يوميا ، والدخل المتوسط للعشرين دولة الاكثر ثراء يفوق ( ٣٧ ) مره الدخل المتوسط للعشرين دولة الاكثر فقرا .

ب- يوجد في العالم ( ٣٥٨ ) ملياردير يمتلكون اكثر مما يمتلكه نصف سكان العالم .

يتضح من خلال ذلك تنامي الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، وان مبدا العدالة في توزيع الثروة و الدخل يكون معدوما في ظل اقتصاد العولمة .

٥- النظام الاقتصادي الاسلامي .

وجهة النظر الاسلامية وان تتفق مع النظم الاقتصادية الاخرى المعروفة في جوانب المشكلة الاقتصادية ، الا انها تختلف عنها في مدى اهمية كل من هذه الجوانب ، كما انها تؤكد بالدرجة الاولى على اهمية الدور الذي يلعبه الانسان بحاجاته ورغباته وسلوكه ، فضلا عن مدى التأثير الذي يمكن ان يحدثه هذا الدور في تحجيم كل جانب من جوانب المشكلة الاقتصادية ، فالإنسان المسلم حقا يمكن بسلوكه البعيد عن حالات الترف والاسراف والمتسم بالعدالة والنزاهة وعدم الاستغلال وبمقدرته على كبح رغباته ونزعاته الاستهلاكية ان يخفف الى حد كبير من الوزن النسبي الذي منحه النظم الاقتصادية لكل جانب من الجوانب المعروفة للمشكلة الاقتصادية ، وقد جاء هنا دور القران الكريم اذا اكد على ضرورة عدم التطرف في السلوك الاستهلاكي للإنسان ( وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ) ( الفرقان - الآية ٦٧ ) ، انطلقت الافكار والاسس والمبادئ العامة والتي ترتبط بتحديد اهم جوانب المشكلة الاقتصادية وعلاقتها المختلفة من روح وتعاليم الدين الاسلامي الحنيف ، اذ كان اهمها كالاتي :- ( الامين & باشا ، ١٩٨٣ : ٤٠ - ٣٤ ) .

أ- لا يقر الاسلام ندرة الموارد الطبيعية .

ب- يقر الاسلام مبدا الحرية الاقتصادية للفرد ولكن هذه الحرية ليست مطلقة .

ج - يعتمد الاسلام في تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة على مجموعة من الركائز والتعليقات، منها على سبيل المثال لا الحصر ، تحريم جميع انواع الربا ، تحريم جميع اشكال الاستغلال والاحتكار ، تحريم الاسراف والترف ، تحريم الغش والنفاق والخداع ، فرض الزكاة وتحديدها نوعا وكما ، تنظيم المعاملات المالية والتجارية ، تنظيم السوق والاستهلاك ، تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل والبحث على العمل بجد واخلاص ، والتأكيد على مكافأة الله لمن يعمل بكفاءة واخلاص في الدنيا لكي يحصل على الثواب في الآخرة ، أن هذا الاعتدال والوسطية في التصرف مع تحريم كل ما هو منافي للشرعية الاسلامية و تعاليمها يكون قاعدة للانطلاق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

### المحور الثاني : سياسة الاعتدال في ماليزيا .

قبل خروج الاستعمار البريطاني من ماليزيا عام ١٩٥٧ وخلال حقبة سيطرته على البلاد آنذاك، قد مكن العنصر الصيني من الاماكن الحساسة في الاقتصاد والمجتمع ، وتوطينهم على حساب اهل البلد الاصليين ( الملايو ) ، وفي السياق ذات جاء بالعنصر الهندي وخاصة غير المسلمين منهم وإعطائهم مميزات اقتصادية ومكانه اجتماعية جعلتهم اكثر غنى من طبقة الملايو ( سكان البلد الاصليين ) ، هذه السياسة التي اتبعها الاستعمار البريطاني جعل من السكان الاصليين وهم الاغلبية المسلمة تعاني من البطالة والفقر ولا تملك سوى ٢.٨ % من ثروات البلد ، اذ شكل ذلك اضطرابا داخليا من خلال جلب الاعراق والطوائف من خارج البلاد وزرعها داخل ماليزيا ، اذ نشبت المشاكل والصراعات الطائفية العرقية عام ١٩٦٩ ، وثار السكان الاصليين على القلائل العرقية من الصينيين والهنود وقاموا بالتخريب والتدمير والقتل ، احتجاجا على سياسيات الحكومة ، وانتقاما من الصينيين والهنود الذي أحكموا سيطرتهم على الاقتصاد الماليزي ( المصري ، ٢٥ : ٢٠١٦ ) . وكانت نسبة الصينيين تشكل ٢٥% ونسبة الهنود ١٥% ، مقارنة بنسبة ٥٠% من الملايو وهم السكان الاصليين للبلاد والباقي يضم عرقيات مختلفة حسب تقديرات عام ٢٠١٤ ( المصري ، ١٣ : ٢٠١٦ ) . الامر الذي جعل الحكومة تعمل بإعادة هيكله المجتمع الماليزي من خلال اتباعها لعدة سياسات تهدف منها تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع كافة وكالاتي :-

#### أولا - الاعتدال السياسي .

تهياً لماليزيا عدد من القيادات السياسية منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر ، اتسمت بأنها مثقفة ومتعلمة ومتفهمة للأوضاع المختلفة ، واستطاعت العمل على تحقيق المصالح الكلية للمجتمع والدولة، خلال خمسة وخمسون عاما ( ٢٠١٢ - ١٩٥٧ ) قاد ماليزيا ستة رؤساء وزراء فقط ، وهو ما يشير الى حالة الاستقرار النسبي الذي عاشته ماليزيا ، وفي معظم الاحيان كان كل رئيس وزراء هو الانسب لمرحلته ، اذ كان " تنكو عبدالرحمن " اول رئيس للوزراء وكان هو رائد الاستقلال الوطني ، الذي ادرك ان الاستقلال لن يتحقق الا بتوافق جميع مكونات المجتمع الماليزي ، ونجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهات مع قيادات الصينيين والهنود من جهة والملايو من جهة أخرى ، كما نجح تنكو عبدالرحمن في بناء التحالف من الاحزاب الثلاثة الكبيرة والمتنفذة ، وهو ما شكل اساس فكرة التوافق واقتسام الكعكة بين مختلف الاعراق ، ان هذه الفكرة مازالت طريقة الحكم القائمة في ماليزيا الى وقتنا الحاضر ، وفي عام ١٩٧٠ صار " تون عبدالرزاق حسين " رئيسا للوزراء بعد اندلاع الاضطرابات العرقية في ١٩٦٩ / ٥ / ١٣ ، اذ هزت ماليزيا واصابها القلق ، وادت الى مقتل (١٤٣) شخصا من الصينيين و (٢٥) شخصا من الملايو وعبرت من مدى خوف الملايو على مستقبلهم في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتفاقم نفوذهم السياسي ، فعمل على تشكيل التركيبة السياسية الماليزية مع التحالف الحاكم ، وقام بتشكيل الجبهة الوطنية ، لتكوين قاعدة حكم ائتلافي اكثر صلابة وقوة واستقرار ، كما يعد تون عبد الرزاق " بطل التنمية " من وجهة نظر الكثيرون ، اذ كان وراء اطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة التي قدمت رؤية اقتصادية رائعة لعشرين سنة قادمة ( ١٩٩٠ - ١٩٧١ ) شهدت من خلالها تخفيض نسبة الفقر ثم القضاء عليه ، فضلا عن تسريع اعادة بناء المجتمع الماليزي من خلال تصحيح حالة عدم التوازن الاقتصادي بين المجتمع ، و كان قدوم " حسين بن عون " الذي سار على نهج تون عبد الرزاق والذي نجح في استيعاب مهاتير محمد بعد ما كان احد رموز المعارضة ضد



الحكومة ( اسماعيل ، ٢٠١٤ : ٢٩ - ٣٠ ) . تولى " مهاتير محمد " رئاسة الوزراء بعد حسين بن عون عام ١٩٨١ وكان شخص معتز بالإسلام و الحضارة الاسلامية ولدية قناعة تامة بقدرة الاسلام على التكيف مع متطلبات العصر ، فضلا عن تقديم حلول للمشاكل التي تواجه المسلمون ، اذ كان يدعو الى الاعتدال ونبذ التطرف وتقديم الاسلام بصورة صحيحة كما فهمه المسلمون الاوائل ( صالح ، ٤٨ - ٤٦ : ٢٠٠٨ ) . يعد مهاتير محمد ( ٢٠٠٣ - ١٩٨١ ) صانع الازدهار الماليزي ، اذ شهدت البلاد في عهده طفرات هائلة خصوصا في جوانب الاقتصاد والتعليم والبنى التحتية والخدمات ، ومن اجل تحقيق " الاعتدال " انطلق من مبدأ العدالة وحدث تغييرات مهمة لصالح الطبقات الفقيرة ساهمت في تحسين اوضاع الملايو الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على حقوق الاقليات الاخرى ، كما قدم رؤية شاملة للوصول بماليزيا الى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ ، كما تجدر الاشارة بان مهاتير محمد قد نجح في مواجهة اخطر ازمة اقتصادية مرت بها ماليزيا عام ١٩٩٨ ( اسماعيل ، ٣٠ : ٢٠١٤ ) . جاء بعد مهاتير رئيس الوزراء " عبدالله احمد بدوي " ( ٢٠٠٩ - ٢٠٠٣ ) الذي انتهج سياسة سلفه مهاتير محمد في الوقت الذي حاول ان يؤكد على المهنية والشفافية فضلا عن محاربة الفساد بأنواعه كافة ، كما عمل على تقديم رؤية اسلامية بعنوان " الاسلام الحضاري " ليقدم نموذجا " للاعتدال " في مواجهة التشدد و التعصب الديني من قبل الاحزاب كافة ، ثم جاء " نجيب بن تون عبد الرزاق " بالمرتبة السادسة في ادارة البلاد واتبع سياسة اسلافه ( اسماعيل ، ٣١ : ٢٠١٤ ) .

يتضح لنا ان الحكومات المتعاقبة في ماليزيا قد وفرت مناخ للاستقرار السياسي يستند على تعاليم الاسلام المعتدلة ، الذي يعد احد اهم ركائز التنمية البشرية ، وحاربت جميع انواع التهميش لمكونات المجتمع الماليزي متعدد الاعراق و متنوع الاديان ، وليكون العامل السياسي الجانب الاهم في بناء الاقتصاد والمجتمع .

### ثانيا - الاعتدال الاقتصادي .

كان لأحداث العنف عام ١٩٦٩ والتي فسرت في اطار عرقي بالأساس ، نتيجة لغياب التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين مكونات المجتمع ذو الاعراق المتعددة والاديان المتنوعة وانتشار الفقر لدى السكان الاصليون ( الملايو ) وهم يمثلون الاغلبية من مجموع السكان ، وكاستجابة لهذه التحديات تبنت الحكومة الماليزية بقيادة " تون عبد الرزاق " السياسة الاقتصادية الجديدة ( كما ذكرنا سابقا ) التي كانت تهدف الى التقليل من الفقر ومن ثم القضاء عليه عن طريق زيادة مستويات الدخل ، و " الاعتدال " في زيادة توفير فرص العمل والتوظيف للطبقات المحرومة الاكثر فقرا ، وفي هذا السياق ينظر بعين الاعتبار الى المكونات الاخرى وعدم حرمانها من الخدمات وانما يكون هناك توازن نسبي في اعطاء الفرص ، كما تبنت الحكومة مجموعة من السياسات التفضيلية اتجاها الملايو من خلال تقديم المساعدات المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها ، فضلا عن توفير فرص تدريبية وتعليمية لأفراد المجتمع كافة داخل الدولة وخارجها ( الرسييني ٥٣ - ٥٢ : ٢٠١٤ ) . اذ كان الهدف من وراء ذلك رفع المستوى الاقتصادي للطبقة الاكثر حرمانا وهم الملايو ، مع الحفاظ على المستوى الاقتصادي لبقية المكونات الاخرى .

### ثالثا - الاعتدال الاجتماعي .

يمتاز النظام الاجتماعي في ماليزيا بالعديد من المكونات العرقية ( كما وضحنا سابقا ) ، وان السكان الاصليون ( الملايو ) مسلمو الديانة ، ويمارسون التقاليد والثقافة الملاويه ،



كما يعد اي انسان مسلما مادام ينتمي الى طائفة الملايو ، وهناك ديانات اخرى كالسيحية والهندوسية والبيودية وغيرها من الاديان، فضلا عن الكونفوشية \* ، وان طبقة الملايو المسلمة كانت من اكثر مكونات المجتمع الماليزي ضررا جراء سياسة الاستعمار البريطاني في هذا السياق اتسمت التنمية الاجتماعية بالاعتدال في توفير الخدمات المتنوعة للطبقة الاكثر حرمانا ، كما استطاعت الحكومة ان تجعل من التعدد العرقي والطائفي عاملا قويا في تجسيد اللحمة الوطنية وبناء الجسد الاجتماعي المتماسك ، وفقا لضوابط محدودة ، اذا استطاع " مهاتير محمد " الحفاظ على هذا التماسك ، عند ما قام باتباع سياسة شد الاطراف العرقية اليه ، اي استخدام سياسة التوازن في التعامل مع الاعراق المختلفة للمجتمع الماليزي ، فضلا عن اتباع سياسة عدم محاباة بعض الاعراق على حساب الاعراق الاخرى ، وان ثمار العوائد التنموية تتساقط على الجميع دون تمييز ولصالح الطبقات المحرومة في المجتمع ( الرسيني ، ٥٦ : ٢٠١٤ ) وفقا لمنهج " الاعتدال " في توزيع المكاسب .

### المحور الثالث : اهمية توجيه الانفاق الحكومي في ماليزيا نحو تحقيق التنمية البشرية.

كان الهدف الاسمي للسياسة الماليزية في التنمية البشرية هو قيام مجتمع موحد يحكمه الشعور بالمصير المشترك ، ومتحدا اجتماعيا وسياسيا وقويا متطور شديد الثقة بنفسه وفخورا ببلده و بعيدا عن الطائفية ، اذ كان هناك احساس عالي المستوى من الحكومات المتعاقبة ان هذا الهدف لا يتحقق الا في ظل مجتمع متعلم ومتحضر ، لذلك اهتمت الحكومات بالعنصر البشري كونه اساس عملية التنمية الشاملة .

#### اولا - الانفاق الحكومي على بعض مؤشرات التنمية البشرية في ماليزيا .

في ماليزيا يتطلب الامر سياسة خاصة كون المجتمع الماليزي متعدد الاعراق ومتنوع الاديان، فضلا عن ان هناك اختلال في التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يتطلب " الاعتدال " في توجيه الانفاق العام وفقا لمؤشرات التنمية البشرية . اذ تهدف الرسالة الوطنية الى تركيز جهود الدولة على المجالات ذات الاولوية في تحقيق " رؤية ٢٠٢٠ " ومنها تنمية الموارد البشرية وتوزيع الثروة والدخل بصورة عادلة وجودة الحياة وغيرها ( مركز الدراسات الاستراتيجية ، ٥٢ : ٢٠١٠ ) ويتوقف نمو راس المال البشري على الاهتمام في المجالات وكالاتي :-

#### ١- الانفاق على التعليم .

ان الاعتراف بالتنوع العرقي والديني من قبل الحكومة ، فضلا عن الاقرار بوجود اختلافات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين مكونات المجتمع ، والعمل على اعادة التوازن وفقا " لمبدأ الاعتدال" ، واعطاء اهمية قصوى في توجيه الانفاق الحكومي نحو متطلبات التنمية البشرية وخاصة التعليم منها والاهتمام بالفئات المحرومة سواء كانت قاطنة في المدن او المناطق الريفية كون الافراد المتعلمة تعليما جيدا تكون مساهمتهم كبيرة في زيادة الانتاج والانتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي ، وفي مجال الانفاق على التعليم ، اذ تشير بيانات الجدول (١) الى ان نسبة الانفاق على التعليم كانت متذبذبة خلال المدة ٢٠١٥ - ٢٠٠٠ وتراوحت بين ١٤% و ٢٥% وان معدل نسبة الانفاق على التعليم خلال المدة المذكورة قد بلغ ما يقارب ١٨.٨% وقد أحدثت هذا المعدل تغيرات مهمة جدا في اعداد العنصر البشري وخاصة الطبقات المحرومة من المجتمع وهم الملايو سكان البلاد الاصليين ، اذ استطاعت ماليزيا بناء واحد من افضل النظم التعليمية على مستوى العالم .

جدول (١)

الاتفاق على التعليم في ماليزيا كنسبة من اجمالي الانفاق العام للمده ( ٢٠١٥ - ٢٠٠٠ ) .

السنة	الاتفاق على التعليم نسبة من اجمالي الانفاق العام %	السنة	الاتفاق على التعليم نسبة من اجمالي الانفاق العام %
2000	21.3	2008	14.0
2001	24.3	2009	18.4
2002	25.9	2010	18.4
2003	24.9	2011	20.9
2004	21.0	2012	19.9
2005	20.6	2013	19.4
2006	16.7	2014	19.8
2007	16.1	2015	19.4

المصدر : بيانات البنك الدولي <http://wdi.worldbank.org/table>

ويعد هذا الاهتمام على التعليم استطاعت ماليزيا تحقيق السياسات التعليمية التي انتهجتها ، وان من اهم تلك السياسات هي كلاتي :- (درج ، ٢٠١٥ : ١٣٧٣) .

أ- التزام الحكومة بمجانبة التعليم الاساسي .  
ب- الاهتمام بتعليم المرأة من اجل اعداد اجيال متعلمة وتنبذ العنف العرقي و الطائفي .

ت- الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة .

ث- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الاطفال) .

ج- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الاهداف القومية و المجتمعية .

ح- التوافق مع التطورات التقنية و المعلوماتية .

خ- الرابط بين التعليم و النشطة البحوث .

د- توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد .

٢- الانفاق على الصحة .

ادركت الحكومة الماليزية ان الوضع الصحي الافضل هو احد الوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اصبح استثمار ماليزيا في الصحة عنصرا اساسيا في استراتيجية التنمية الشاملة ، لذلك كان الاعتدال في توجيه الانفاق الحكومي نحو تحسين الاوضاع الصحية للطبقات المحرومة هو هدف الحكومة الماليزية لتشمل المناطق كافة واعطاء اولية للمناطق الريفية كون تلك المناطق كانت لا تحظى بالعباية المطلوبة والجدول (٢) يوضح نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام ، اذ تشير بياناته الى ان نسبة الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام في تزايد مستمر وقد ارتفعت من ٩.٩ % عام ٢٠٠٠ .

الجدول (٢)  
الاتفاق على الصحة في ماليزيا كنسبة من الاتفاق العام للمدة (٢٠١٥ - ٢٠٠٠)

السنة	الاتفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الانفاق العام %	السنة	الاتفاق على الصحة كنسبة من إجمالي الانفاق العام %
2000	9.9	2008	24.6
2001	10.4	2009	24.6
2002	11.3	2010	24.6
2003	13.5	2011	30.9
2004	14.9	2012	34.5
2005	16.5	2013	36.4
2006	19.6	2014	41.7
2007	21.5	2015	45.2

المصدر : بيانات البنك الدولي <http://wdi.worldbank.org/table>

٤٥.٢ % عام ٢٠١٥ ، وبلغ معدل تلك النسب ٢٣.٨% خلال تلك المدة الامر الذي ادى الى تحسين الوضع الصحي لجميع مكونات المجتمع وخاصة المكونات المحرومة سواء كانت في المدن او المناطق الريفية ، اذ يظهر جليا الاعتدال في توجيه الانفاق الحكومي نحو اعادة التوازن الاجتماعي .  
٣- البطالة و الفقر .

واجهت ماليزيا مشكلتين اساسيتين وقفت عائقا امام تحقيق التعايش الاجتماعي بالنسبة للملايو مع المكونات الاخرى وهما انتشار الفقر و خاصة في الريف ، اذ بلغت نسبة الفقر ٦٥% من السكان الاصليين والذين يعيشون تحت خط الفقر خاصة بعد استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧ ، اما المشكلة الثانية فهي عدم وجود طبقة رأسمالية ملاويه تقوم بتوجيه اموالها للاستثمار في المناطق التي يقطنها الملاويون ( اسماعيل ، ٥٧ : ٢٠١٤ ) الامر الذي زاد من انتشار البطالة والفقر بين تلك الطبقة . وبما ان مشكلة البطالة والفقر تعد من اكبر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البشرية اجمع ، الامر الذي جعل الحكومة الماليزية تعمل وبجدية في معالجة البطالة والفقر ، وفي السياق هذا تمكنت من تحقيق طفرة تنموية ناجعة في المجالات كافة فاقت كل التوقعات كان من اهم معالمها القضاء على البطالة والفقر وتداعياتها ، والجدول (٣) يوضح انخفاض معدلات البطالة وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي . اذ تشير بيانات الجدول (٣) الى ان معدل البطالة كان ضمن المستوى الطبيعي والذي يتراوح بين ٣% و ٣.٧% وهي نسبة متدنية بالمقارنة بالدول الاخرى سواء كانت دول نامية او دول متقدمة ، وهذا يشير الى خلو البلاد من البطالة وفقا للمعايير الدولية ، اذ تعد اي دولة خالية من البطالة اذا قلت معدلات البطالة في تلك الدولة عن ٤% . كما تشير بيانات الجدول المذكور الى ان نسبة الفقر انخفضت من ٣.٦% عام ٢٠٠٧



الى ٠.٦% عام ٢٠١٤ . عند مقارنه النسبة الأخيرة مع نسبة الفقر عام ١٩٧٠ اذ كانت النسبة آنذاك ٤٩.٣% ( المصري ، ٤٣ : ٢٠١٦ ) . اي ان الحكومة الماليزية استطاعت القضاء على البطالة تماما من خلال نهجها التنموي الذي سارت عليه . اما في مجال تطور نصيب متوسط دخل الفرد ، اذ يلاحظ من بيانات الجدول (٣) ان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي قد ارتفع من (٦.١٧٩.٦) دولار عام ٢٠٠٧ الى (١٠.٥٣٨.٣) دولار عام ٢٠١٤ . اي بمعدل زيادة قدرها ٧٠.٥% ، وتجدر الإشارة هنا انه في عام ١٩٧٠ كان متوسط دخل العائلة الملايويه الشهري ١٧٢ دولار ، الهنديه ٣٠٤ دولار و الصينيه ٣٩٤ دولار، وكانت نسبة الفقر وسط الملايو ٦٥% والهنود ٣٩% والصينيين ٢٦% ( صالح ، ٦٨ : ٢٠٠٨ ) يظهر الامر في غاية الاهمية عند مقارنة المؤشرات خلال ١٩٧٠ مع مؤشرات ٢٠١٤ ، لإظهار الشوط الذي قطعه الحكومه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعادة التوازن الاجتماعي لصالح الطبقات المحرومة والاكثر فقرا ، كما تشير بيانات الجدول المذكور الى العدالة في توزيع الدخل ، اذ كان اقرب الى حدود المساواة كون لم يتجاوز ٥٠%

### جدول (٣)

معدلات البطالة و متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وفقا لبعض المؤشرات للمدة (٢٠١٤ - ٢٠٠٧)

السنة	معدل البطالة %	معامل جيني %	متوسط نصيب الفرد (دولار)	مؤشر الفقر %
2007	3.2	46	6.179.6	3.6
2008	3.3	46	7.218.4	3.6
2009	3.7	46.2	7.277.8	3.8
2010	3.4	46	8.754.2	2.7
2011	3.1	37	10.068.1	2.3
2012	3.0	35	10.440.0	1.7
2013	3.2	34	10.538.1	1.3
2014	3.1	35	10.538.3	0.6

المصدر : بلال محمد سعيد المصري ، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة) رسالة ماجستير ( غير منشورة ) كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ، ٨٢ : ٢٠١٦ .

خلال المدة ( ٢٠١٤ - ٢٠٠٧ ) حسب معامل جيني يتضح من خلال المؤشرات التي تم التطرق اليها بان الحكومات الماليزية المتعاقبة على السلطة سعت الى ايجاد ثقافة الحوار والتعايش بين كافة اديان واعراف واطياف المجتمع الماليزي ، اذ انتهجت " سياسة

الاعتدال " في توجيه الانفاق الحكومي نحو متطلبات التنمية البشرية ، كالتعليم والصحة والقضاء على الفقر . لتحقيق ناتجا مميذا وملحوظا في مؤشر دليل التنمية البشرية ، لتحصل ماليزيا على مستوى مرموقا في مجال التنمية البشرية المرتفع ، وقد احتلت مكانة اقتصادية واجتماعية مرموقة بين الدول النامية والدول المتقدمة .

ثانيا - تطور مؤشرات التنمية البشرية في ماليزيا

قدمت ماليزيا مشروع تنموي معاصر ، اذ جمع بين الحداثة و الاسلام ، واستطاعت من خلاله تحقيق معدلات نمو عالية ، نالت اعجاب العديد من الخبراء الاقتصاديين الدوليين وكثيرا من الدول ، كما انها تجاوزت اغلب الازمات واستطاعت ان تحقق تطورا ملحوظا ، كما تشير بيانات الجدول (٤) الى ارتفاع دليل التنمية البشرية في ماليزيا . ويتضح من الجدول المذكور ارتفاع دليل التنمية البشرية من ٠.٥٦٣ عام ١٩٨٠ ( يعد من المستويات المتوسطة

#### جدول (٤)

تطور مستوى التنمية البشرية في ماليزيا لسنوات متفرقة (٢٠١٣-١٩٨٠)

السنة	دليل التنمية البشرية في ماليزيا	مستوى التنمية البشرية
1980	0.563	متوسطة
1990	0.635	متوسطة
2000	0.712	مرتفعة
2005	0.742	مرتفعة
2010	0.763	مرتفعة
2013	0.773	مرتفعة

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ ، الامم المتحدة نيويورك ، ٢٠١٣ ، ١٦١ ،

برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ ، الامم المتحدة نيويورك ، ٢٠١٤ ، ١٥٩ . الى ٠.٧٧٣ عام ٢٠١٣ والذي يعد ضمن المستويات المرتفعة في تحقيق التنمية البشرية ، وهذا انعكاسا لنجاح التجربة الماليزية

وخلاصة القول تعد ماليزيا صاحبة تجربة رائدة وفريدة من نوعها في كيفية التعامل مع الاعراق المتعددة والاديان المتنوعة في ظل تفاقم النزاعات الطائفية و الصراعات الداخلية ، اذ استطاعت اخماد حرب عرقية - طائفية في ظل تهميش المكون الاصلي والاساسي في المجتمع ، كادت ان تدمر البلاد لولا سياسة الحكومة الناجعة التي استخدمت مبدا الاعتدال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفق منظور اسلامي معتدل . في السياق هذا يمكن للحكومة العراقية الاستفادة من التجربة الماليزية وانتهاج السياسة نفسها لأبعاد البلد عن كل الفتن والحروب الطائفية - العرقية وغيرها ، ومعرفة اسبابها و وضع الحلول الناجعة



لها ، كون العراق يشهد حالة عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي وان الغني يزداد غناً والفقير يزداد فقراً ، والعمل على تحقيق التوازن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتوصل الى معدلات عالية من النمو الاقتصادي ، بعيدا عن الاعتماد على المور الاقتصادي احادي الجانب وهو النفط و العمل على بناء قاعدة اقتصادية متنوعة المجالات تعتمد على الموارد البشرية المؤهلة علميا و التي يملك منها العراق الكثير وفي اختصاصات متنوعة .

### الاستنتاجات

- ١- كان لسياسة التهميش لأكبر مكونات المجتمع الماليزي الاصليين ( الملايو ) هو خلق طبقة متخلفة في المجتمع قامت بردود افعال اجتماعية و اقتصادية سلبية .
- ٢- التعمق و البحث من قبل الحكومة الماليزية عن الاسباب الحقيقية للحرب الطائفية التي عصفت في البلاد عام ١٩٦٩ ، و وضع الحلول الناجعة قد انعكس ايجابا على اللحمة الوطنية .
- ٣- نجحت الحكومة الماليزية في تحقيق هدفها الاساسي في القضاء على البطالة والفقير من خلال اتاحة التعليم لأفراد المجتمع كافة ، فضلا عن تقديم الخدمات الصحية .
- ٤- ادى تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية الى ارتفاع معدلات الدخل القومي ، وانعكس على زيادة نصيب دخل الفرد .
- ٥- يتضح ان الحكومات الماليزية المتعاقبة اتخذت نهج تنموي خاص اتسم بتدخل الدولة عند الضرورة وبشدة في حال حدوث اختلالات في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية ، وان هذا التدخل اتسم بصيغة اسلامية وفقا " لمبدأ الاعتدال " في توجيه الانفاق الحكومي نحو متطلبات التنمية البشرية .

### التوصيات

- ١- نأمل من الحكومة العراقية عدم تهميش اي مكون من مكونات المجتمع العراقي لأبعاده عن الحرب الطائفية و العرقية .
- ٢- ضرورة العمل على ايجاد اللحمة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي حفاظا على تماسك افراد المجتمع .
- ٣- العمل على تحقيق مستويات مرتفعة من التمية البشرية كون هذه التنمية تعد من اهم وسائل التي تحارب التطرف .
- ٤- ان التعليم الموجه ضد الطائفية يكون عامل اساسي في ايجاد ثقافة اجتماعية تعمل على تحقيق الاستقرار الامني و النمو الاقتصادي ، لذا يتطلب من الحكومة العراقية العمل بذلك .
- ٥- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، واعادة التوازن في حالة حدوث اي اختلال على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع مراعات مبدأ العدالة والاعتدال بين مكونات الشعب العراقي .

### المراجع و المصادر :

- القران الكريم  
اولا : المصادر العربية  
١- الكتب



- أ- أبو طاحون ، علي ، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ .
- ب- أحمد ، فواد عبدالمنعم ، السياسة الشرعية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية و تطبيقاتها ، ط ١ ، منشورات البنك الاسلامي للتنمية ، ٢٠٠١ .
- ت- اسماعيل ، محمد صادق ، التجربة الماليزية ، مهاتير محمد ، الصحة الاقتصادية ، ط ١ ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ .
- ث- الامين ، عبد الوهاب ، و باشا ، زكريا عبدالحميد ، مبادئ و الاقتصاد ، الاقتصاد الكلي ، ج ٢ ، دار المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٣ .
- ج- البستاني ، باسل ، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة ، منابع التكوين و موانع التمكين ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٩ .
- ح- الخضير ، محسن احمد ، العولمة الأجتياحية ، ط ١ مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- خ- الزيات ، منتصر ، الوسطية و التوازن السياسي ، المؤتمر الدولي الاول للوسطية في لبنان ( شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الدخول ١/٦/٢٠١٨ ) .
- د- السبهاني ، عبدالجبار ، الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي و الاسلامي ، ط ٢ ، مطبعة حلوة ، أريد ، ٢٠١٦ .
- ذ- القرشي ، محمد صالح تركي ، علم اقتصاد التنمية ، ط ١ ، دار اثراء للنشر و التوزيع ، الاردن ، ٢٠١٠ .
- ر- الكواري ، علي خليفة ، مجتمعات على مفترق طرق : تأثير التغيرات المصاحبة للنقط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية ، هموم اقتصاديه عربية ، ط ٢ ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- ز- روديك ، س . رادكة ، اقتصاد السوق الاجتماعي و اتجاهات تطوره المستقبلية ، ترجمة ، عدنان سليمان ، دار الرضا للنشر ، دمشق ٢٠٠٥ .
- س- عطية عبد القادر محمد ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ١٩٩٩ .
- ش- مركز الدراسات الاستراتيجية ، التخطيط الاستراتيجي للدول ، سلسلة اصدارات نحو مجتمع المعرفة ، الاصدار التاسع و العشرون ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، ٢٠١٠ .
- ٢- الهيئات الدولية و الوزارات و المؤتمرات و المجلات .

- أ- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ ، الامم المتحدة نيويورك ، ٢٠١٣ .
- ب- برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤ ، الامم المتحدة نيويورك ، ٢٠١٤ .
- ت- درج علي احمد ، التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة و التطبيقية ، (٣) ، المجلد (٢٣) ، ٢٠١٥ .
- ث- منتدى الرياض الاقتصادي ، مناطق الصناعات التقنية ، اداة فعالة في التنمية الاقتصادية المستدامة ، ٢٠٠٥ .

- ٣- الاطاريح والرسائل الجامعية .
- أ- اسماعيل ، يمامة عارف ، تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في سوريا و تداعياتها على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي ، اطروحة دكتوراه ( غير منشورة ) ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، ٢٠١٠ .
- ب- الرسيني، نايف بن ابراهيم ، تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية و مدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية الدراسات الاستراتيجية ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ٢٠١٤ .
- ت- الخزرجي ، رنين يونس جاسم ، كفاءة الانفاق الحكومي في تحقيق الاهداف الانمائية للالفية في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥ .
- ث- بن سانيه ، عبد الرحمن ، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم و الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة ابي بلقايد - تلمسان ، ٢٠١٣ .
- ج- منصور ، احمد ابراهيم ، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية رؤية اسلامية مقارنة ، ط١ ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦٦)) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
- ح- المصري ، بلال محمد سعيد ، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية ( دروس مستفادة ) رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية ، جامعة الازهر ، غزة ٢٠١٦ .
- ثانيا : شبكة المعلومات الدولية .
- بيانات البنك الدولي / <http://wdi.worldbank.org>